

## المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

كارتاخينا دي إندياس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩  
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت  
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ وتحليل هذه الطلبات

### تحليل الطلب الذي قدمته طاجيكستان لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية\*

#### مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المسند إليها تحليل طلبات التمديد

١- صدقت طاجيكستان على الاتفاقية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إليها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وفي تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته طاجيكستان في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أبلغت طاجيكستان عن المناطق الواقعة تحت ولايتها القضائية أو سيطرتها، المحتوية على ألغام مضادة للأفراد أو المشتبه في احتوائها عليها. وطاجيكستان ملزمة بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد أو العمل على تدمير هذه الألغام الواقعة تحت ولايتها القضائية أو سيطرتها بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وإذا اعتقد طاجيكستان أنها لن تستطيع ذلك بحلول الموعد المحدد، فإنها قدمت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ طلباً إلى رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف من أجل تمديد الأجل المحدد لها. وتطلب طاجيكستان تمديداً لعشر سنوات (حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠)<sup>(١)</sup>.

\* قدم بعد الموعد المحدد لتقدمه وحال وروده إلى الأمانة.

(١) يشير الموجز إلى أن فترة التمديد المطلوبة هي عشر سنوات حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ويشير على صفحة الغلاف المرفقة بالطلب إلى أن "التاريخ المقترح لنهاية فترة التمديد" هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (أي تسع سنوات وتسعة أشهر). وأوضحت طاجيكستان، في تعليقها على مشروع هذا التحليل، أن العمليات ستنجز بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وأرسلت طاجيكستان تقرير الإنجاز بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢- ويشير الطلب إلى أن دراسة استقصائية أولية لتأثير الألغام الأرضية قد أجريت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وسجلت وجود ١٤٦ "منطقة يشتبه في خطورتها" تبلغ مساحتها الإجمالية ٦٣٧ ٦٣٧ ٤٩ متراً مربعاً<sup>(٢)</sup>. ويشير الطلب كذلك إلى أن ثمة ١٣ منطقة إضافية يشتبه في خطورتها قد حُددت لاحقاً على مساحة إجمالية قدرها ٨٥٨ ٠١٨ متراً مربعاً، فيكون بذلك مجموع المناطق المشتبه في خطورتها ١٥٩ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٧٢ ٦٦٨ ٥٠ متراً مربعاً تتركز في ثلاث مناطق هي: المنطقة الحدودية بين طاجيكستان وأفغانستان (٦٢ منطقة مشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٦٩ ٩١١ ٢٦ متراً مربعاً)، والمنطقة الحدودية بين طاجيكستان وأوزبكستان (٥٧ منطقة مشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها الإجمالية ١ ٧٢٦ ٠٠٠ متر مربع) والمنطقة الوسطى في طاجيكستان (٤٠ منطقة مشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها الإجمالية ٩٠٣ ٠٣٠ ٢٢ أمتار مربعة).

٣- ويشير الطلب إلى أن نقص الخبرة لدى أفرقة المسح، والافتقار إلى سجلات موثقة عن حقول الألغام وإلى المعدات اللازمة لإجراء المسح، وصعوبة الوصول إلى المناطق الحدودية أثناء المسح الأولي، جميعها عوامل أدت إلى ضعف نوعية النتائج التي أسفر عنها المسح الأولي، وبالتالي أصبح من الضروري إعادة عمليات المسح للتوصل إلى فهم أفضل لنطاق التحدي القائم على هذا الصعيد. ويشير الطلب كذلك إلى أن التقديرات التي تفيد بوجود ٥٧ منطقة مشتبه في خطورتها على الحدود بين طاجيكستان وأوزبكستان قد تمّ التوصل إليها بطريقة تقنية غير دقيقة تُسمى "المسح عن بعد"، ولذلك فإن المساحة المسجلة لهذه المنطقة لا تعتبر دقيقة. كما يشير الطلب إلى أن مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في طاجيكستان لم يتلق سجلات عن حقول الألغام المزروعة في المناطق الواقعة على امتداد الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، البالغ عددها ٣٨٤ حقلاً والتي تبلغ مساحتها الإجمالية ٥٠٠ ٥٦٧ ٨ متر مربع، إلا في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٤- وقد لاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية (المُشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") أوجه القصور التي تعترض التقديرات الأصلية لطاجيكستان فيما يتعلق بمساحة المناطق الملوثة ومواقعها، واعتراف طاجيكستان بأهمية إعادة عمليات المسح. كما لاحظ فريق التحليل أن بعض المناطق الملوثة، وليس جميعها، الواردة في سجلات كانت أصلاً بحوزة القوات الحدودية الروسية قد أُدرجت في التقديرات الأصلية للمناطق التي يُعرف أنها تحتوي ألغاماً مضادة للأفراد أو يشتبه في احتوائها عليها، والتي تُقدّر مساحتها بنحو ٢٧٢ ٦٦٨ ٥٠ متراً مربعاً. كما لاحظ الفريق أن الأراضي الخاضعة للمسح على امتداد الحدود الطاجيكية الأفغانية، التي قُدّرت مساحتها في الطلب بنحو ٥٧٩٤ ٠٠٠ متر مربع، هي منطقة إضافية غير تلك التي يُعرف أنها تحتوي

(٢) يشير الطلب إلى أن طاجيكستان تعرّف "المنطقة المشتبه في خطورتها" بأنها "منطقة تنطوي على مخاطر حقيقية أو متصورة بسبب احتوائها على ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة".

على ألغام مضادة للأفراد أو يُشتبه في احتوائها عليها والمقدّرة مساحتها أصلاً بقرابة ٢٧٢ ٦٦٨ ٥٠ متراً مربعاً. إضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أنه ما دام الطلب يشير إلى أن هذه المنطقة الإضافية التي تبلغ مساحتها ٥٠٠ ٧٩٤ ٥ متر مربع سيضمها المسح بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، فإن الأعمال المتبقية التي يلزم الاضطلاع بها على امتداد الحدود الطاجيكية الأفغانية ستوضح صورتها قبل بدء فترة التمديد المطلوبة.

٥- ويشير الطلب إلى أنه خلال فترة الأعوام الأربعة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أزيلت الألغام من ٢٦ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٠ ٢٧٠ ٢ متراً مربعاً، ودُمّر ٩٩٤٤ ٩ لغماً مضاداً للأفراد، و١٢ لغماً مضاداً للدبابات، و١٨٨٤ من الأجهزة المتفجرة الأخرى. ويشير الطلب كذلك إلى أن عمليات المسح أدت إلى إلغاء ٣٦٧ ٢٦٨ ٤٢ متراً مربعاً و١٨ منطقة مشتبه في خطورتها من قائمة المناطق الملغومة وتحديد ٩٣ منطقة ملغومة جديدة تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة ٧٤٦ ٩٢٥ ٢ متراً مربعاً. ولاحظ فريق التحليل أنه في حين شهدت جهود إزالة الألغام زيادة مطردة منذ نهاية عام ٢٠٠٤، فإن أية أعمال لإزالة الألغام لم تُجر خلال الفترة الممتدة منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

٦- كما يشير الطلب إلى تدمير عدد من حقول الألغام الواقعة على الحدود الطاجيكية الأفغانية جراء الفيضانات وتفعيل نُظم التدمير الذاتي للألغام. وقد طلب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف من طاجيكستان توضيح إجراءات التحقق من أن المناطق الخاضعة للفيضانات و/أو المحتوية على ألغام مزودة بِنُظم تدمير ذاتي لم تعد خطيرة بالفعل. ولاحظ فريق التحليل أن طاجيكستان ردت على طلب الرئيس بأنها بصدد إجراء عمليات مسح للتأكد من أمان هذه المناطق.

٧- ويشير الطلب إلى أنه، على الحدود الطاجيكية الأفغانية، لا يزال يتعين مسح ما مجموعه ١١٥ منطقة ملغومة مؤكدة تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة ٣٧٠ ٦٠١ ٥ متراً مربعاً، بالإضافة إلى ٣٦٠ حقل ألغام تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة ٥٠٠ ٧٩٤ ٥ متر مربع. ويشير الطلب كذلك إلى أنه في المنطقة الوسطى بطاجيكستان، لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات بشأن ما مجموعه ٣٦ منطقة يُشتبه في خطورتها تبلغ مساحتها قرابة ٢٦١ ٤٥٤ ٣ متراً مربعاً، منها ١٩ منطقة ملغومة مؤكدة و١٧ منطقة يتعين إعادة مسحها. كما يشير الطلب إلى أنه، على الحدود الطاجيكية الأوزبكية، لا يزال يتعين إعادة مسح ٥٧ منطقة يُشتبه في خطورتها. ولاحظ فريق التحليل مرة أخرى أنه حيث من المقرر إنهاء أعمال المسح على امتداد الحدود الطاجيكية الأفغانية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، فإن طاجيكستان ستكون لديها صورة أوضح بكثير عن العمل المتبقي في هذه المنطقة قبل حلول الأجل المحدد لها. كما لاحظ الفريق أن النطاق الدقيق لتحديات التنفيذ على امتداد الحدود الطاجيكية الأوزبكية لا يزال يكتنفه الغموض نظراً لطابع عملية "المسح عن بعد".

٨- وكما ورد سابقاً، فإن طاجيكستان تطلب التمديد لعشر سنوات (حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠). ويشير الطلب إلى أن الفترة الزمنية المطلوبة تستند إلى افتراض مفاده أن عمليات إعادة المسح ستؤدي إلى تخفيض مجموع المناطق المتبقية التي تُقدّر مساحتها بنحو ٦٣١ ٨٤٩ ١٤ متراً مربعاً بنسبة ٢٠ في المائة. أما النسبة المتبقية، فسيجري تطهير ٣٠ في المائة منها بواسطة الوسائل الآلية لإزالة الألغام، و ٢٠ في المائة منها بواسطة كلاب كشف الألغام، وستُعامل نسبة ٥٠ في المائة المتبقية بواسطة عمليات التطهير اليدوي. ويشير الطلب كذلك إلى أن جميع أنشطة إعادة المسح ستُنجز بنهاية عام ٢٠٠٩، وسيُنجز تطهير المناطق المشتبه في خطورتها التي يمكن استخدام آلات إزالة الألغام فيها بحلول عام ٢٠١٢، أما المناطق المناسبة لاستخدام كلاب كشف الألغام فستُنجز الأعمال فيها بحلول عام ٢٠١٦، وفي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ ستكون الوسيلة المناسبة لتطهير المناطق المتبقية هي عمليات التطهير اليدوي وحدها. وأوضحت طاجيكستان، في تعليقها على مشروع هذا التحليل، أن أنشطة إعادة المسح المذكورة لا تشمل الأنشطة الجارية على امتداد حدودها مع أوزبكستان.

٩- ويشير الطلب إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أجرى في عام ٢٠٠٨ تقييماً لبرنامج طاجيكستان المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام أكد الاستنتاج القائل إن التنفيذ الكامل للمادة ٥ من الاتفاقية سيستغرق حوالي ١٠ أعوام. ونظراً لما توليه طاجيكستان من أهمية لهذا التقييم، فقد كتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف إلى طاجيكستان مستفسراً عما إذا كان بوسعها إرفاق تقرير التقييم المذكور بطلب التمديد. وبالفعل أتاحت طاجيكستان لاحقاً التقرير المذكور وأشارت إلى أن بوسع جميع شركائها الاطلاع عليه. ولاحظ فريق التحليل أن تقرير التقييم يقدر الفترة اللازمة لإكمال تنفيذ المادة ٥ بمدة ٩,٧ سنوات. كما لاحظ الفريق أن هذه التقديرات تستند إلى افتراض أن قرابة ٢٠ في المائة فقط من الأراضي اللازم تطهيرها مناسبة لاستخدام الوسائل الآلية لإزالة الألغام، وأن الافتراض يستند، باعتراف كاتب التقرير، إلى "رحلة ميدانية قصيرة" لأحد المواقع. كما لاحظ الفريق أن التقرير يذكر أيضاً أن تقديرات المؤسسة السويسرية للإجراءات المتعلقة بالألغام (FSD) تشير إلى إمكانية استخدام الوسائل الآلية لإزالة الألغام في ٦٠ في المائة من المناطق الملوثة.

١٠- ونظراً لأهمية حيازة معدات آلية لتنفيذ الخطة التي وضعتها طاجيكستان، فقد كتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف إلى طاجيكستان مستفسراً عن الجهود المبذولة من أجل الحصول على هذه المعدات واحتمالية الحصول عليها. وردت طاجيكستان بأن التعاون جارٍ بينها وبين عدة جهات مانحة في هذا الصدد، وأنها قد تلقت وعداً من إحدى الجهات المانحة بتزويد طاجيكستان بآلة لإزالة الألغام في عام ٢٠١٠.

١١- ونظراً لغموض نطاق تحديات التنفيذ التي تواجهها طاجيكستان على امتداد حدودها مع أوزبكستان، فقد كتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف إلى طاجيكستان طالباً على وجه الخصوص توضيح الجهود المبذولة أو المقدّر بذلها من أجل تنفيذ عمليات المسح والتطهير في المناطق الخاضعة لسيطرة طاجيكستان، والخطة التي ستتبعها طاجيكستان في تنفيذ

أنشطة إزالة الألغام حالما تحصل على الموافقة السياسية بشأن ترسيم الحدود. وردت طاجيكستان بأن بعض المناطق المرسومة الحدود مفتوحة أمام أنشطة المسح، وأنها تخطط للشروع في عمليات إعادة المسح وإنجازها في عام ٢٠١٠، وسيبدأ بعدئذ التخطيط لتطهير هذه المناطق ومن ثم سيتوقف تطهيرها الفعلي على "قرار سياسي بين البلدين".

١٢- كما كتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف إلى طاجيكستان مستفسراً عما إذا كانت الخطة الواردة في الطلب تتضمن الأعمال المتوقع تنفيذها على امتداد الحدود الطاجيكية الأوزبكية. وردت طاجيكستان بأن الأعمال المتوقع تنفيذها على امتداد هذه الحدود ليست مشمولة بالخطة وأن تنفيذ عمليات إزالة ألغام غير ممكن "لأن حدود الدولة غير مرسومة بالكامل في إطار قانوني دولي" وبالتالي فإن طاجيكستان لا تمتلك معلومات كاملة عن حقول الألغام في طاجيكستان. ولاحظ فريق التحليل، مشيراً مرة أخرى إلى الأهمية التي توليها طاجيكستان للتقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨ لبرنامج طاجيكستان المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، أن تقرير التقييم يفيد أن تدقيقاً سريعاً في خريطة المناطق المشتبه في خطورتها على امتداد الحدود الطاجيكية الأوزبكية يشير إلى أن هذه المناطق تقع على الجانب الأوزبكي من الحدود".

١٣- ويشير الطلب إلى أن ثمان مناطق ملغومة على امتداد الحدود الطاجيكية الأفغانية وست مناطق ملغومة في المنطقة الوسطى بطاجيكستان أصبح وضعها "معلقاً". وقد كتب رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف إلى طاجيكستان مستوضحاً ما إذا كانت خطة طاجيكستان تتضمن استئناف العمليات المتعلقة بإزالة الألغام في هذه المناطق. وردت طاجيكستان بأن العمليات قد بدأت بالفعل في بعض هذه المناطق المعلقة مؤكدة أنها ستكمل جميع العمليات في سائر المناطق المعلقة المتبقية.

١٤- ويشير الطلب إلى الظروف المعرقة التالية: (أ) الشروع في أعمال إزالة الألغام في طاجيكستان بعد أربعة أعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إليها، ترك أمامها ستة أعوام فقط للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥؛ (ب) الاقتصار على استخدام الوسائل اليدوية فقط لإزالة الألغام ونشر عدد قليل من أفرقة إزالة الألغام خلال السنوات الأولى؛ (ج) الطبيعة الجبلية الوعرة لطاجيكستان حيث يقع عدد كبير من المناطق المشتبه في خطورتها في أماكن يصعب الوصول إليها؛ (د) قسوة الأحوال الجوية التي شكلت تحدياً لعمليات التطهير، حيث لا يتسنى الوصول إلى عدد كبير من المناطق المشتبه في خطورتها إلا في ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة؛ (هـ) عدم كفاية التمويل وتلقيه متأخراً مما أدى إلى ضيق الوقت المتاح للاضطلاع بالأعمال اللازمة؛ (و) عدم دقة سجلات حقوق الألغام التي تركها الجيش الروسي؛ (ز) عدم تعاون أوزبكستان بشأن قضية إزالة الألغام على الحدود. ولاحظ فريق التحليل أنه في حين لم تُنفذ أية أنشطة لإزالة الألغام قبل نهاية عام ٢٠٠٤، فإن طاجيكستان قد بذلت جهوداً متزايدة منذ ذلك الحين لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥.

١٥- ويتضمن الطلب جداول تبيّن مساحة المناطق التي ستُتخذ إجراءات بشأنها في كل سنة من سنوات التمديد مصنفةً حسب نوع النشاط (على سبيل المثال سيُفرج عن ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع عن طريق أنشطة المسح التي ستُنجز في عام ٢٠٠٧؛ وسيُفرج عن ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ متر مربع عن طريق الوسائل الآلية لإزالة الألغام خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١؛ وسيُفرج عن ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ متر مربع بواسطة كلاب كشف الألغام خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦؛ وسيُفرج عن ٥ ٩٦٠ ٠٠٠ متر مربع بواسطة الوسائل اليدوية لإزالة الألغام خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩. ويشير الطلب إلى أن طاجيكستان قد وضعت معايير وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام تسترشد بالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن عملية الإفراج عن الأراضي تشمل ست خطوات. كما يشير الطلب إلى التقنيات اليدوية المعتمدة لإزالة الألغام المستخدمة في طاجيكستان. ويشير كذلك إلى استخدام أسلوب دعم آلي غير معياري في إحدى المرات لإجراء مسح تقني أثناء عمليات إزالة الألغام على الحدود الطاجيكية الأفغانية، وأن ثمة أسلوباً جديداً يجري تطبيقه في إطار مشروع مسح رائد وفي عمليات إعادة المسح.

١٦- ويشير الطلب إلى أن تقديرات طاجيكستان من المتطلبات المالية تبلغ ٤٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة المتعلقة بتنفيذ المادة ٥ خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، على أن يُوزَّع المبلغ على النحو التالي: ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة إعادة المسح، و ٢٣ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لأعمال إزالة الألغام يدوياً، و ٣ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار للعمليات التي تستخدم كلاب كشف الألغام، و ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للمعدات الآلية، و ٦ ٢٧٠ ٠٠٠ لبناء القدرات. ويشير الطلب كذلك إلى أن طاجيكستان قد استثمرت من مواردها الخاصة، منذ عام ٢٠٠٣، في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام، وذلك عن طريق تقديم دعم تقني يبلغ متوسطه ٥١٢ ٣٣٣ دولار سنوياً. كما يشير الطلب إلى أن طاجيكستان تعتزم استثمار مبلغ ٦ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار أثناء فترة التمديد، على أن تقدم مصادر أخرى غيرها المبلغ المتبقي وقدره ٣٦ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار. وإذ يشير فريق التحليل مرة أخرى إلى الأهمية التي توليها طاجيكستان للتقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨ لبرنامج طاجيكستان المعني بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، فإنه لاحظ أن تقرير التقييم قد أشار إلى "عدم كفاية المناقشات الجارية مع الجهات المانحة، على الرغم من أهمية هذه المناقشات في ضوء قصور الموارد".

١٧- ويشير الطلب إلى أن ثمة مكاسب اجتماعية - اقتصادية هامة قد تحققت نتيجة تنفيذ المادة ٥ وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتشمل هذه المكاسب إعادة بناء طريق رئيسية، وخطوط كهربائية عالية التوتر، وأنبوب مياه وسد، وقناة مائية للري. ويشير الطلب كذلك إلى أن ثمة فوائد أخرى نجمت عن تنفيذ المادة ٥ منها تطهير الأراضي الزراعية واستغلال مناجم الأحجار الكريمة والألومينا. كما يشير الطلب إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته طاجيكستان على هذا الصعيد، فإن تأثير الألغام على البشر لا يزال مريعاً

في المناطق المقرر تطهيرها. ويشير الطلب أيضا إلى أن مجموع عدد السكان الذين يقطنون المناطق المتأثرة بالألغام حالياً هو ٤٥٦ ٧٩٠ نسمة، وأن المناطق الملوثة تحول دون الوصول إلى مناطق جمع الأخشاب ورعي الحيوانات الأليفة وإجراء البحوث الجيولوجية واستخراج المياه العذبة. كما تشكل المناطق الملوثة حاجزاً يعرقل أنشطة تربية الحيوانات والبستنة وتدعيم الضفاف النهرية وإعادة بناء الطرقات وخطوط الكهرباء. إضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن ثمة حيوانات نادرة تعاني هي الأخرى من انفجار الألغام. ولاحظ فريق التحليل أن إكمال تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوبة من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تحسين سلامة الأشخاص والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في طاجيكستان.

١٨- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تفيد الدول الأطراف في تقييم الطلب ودراسته، بما في ذلك جداول متنوعة تعرض الإطار الزمني للتنفيذ. إضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقاً، فإن طاجيكستان قد أتاحت التقرير عن التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨ لبرنامج طاجيكستان المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو التقييم الذي أشارت إليه طاجيكستان بوصفه يشكل أساساً هاماً لطلبها.

١٩- ولاحظ فريق التحليل أنه في حين لم تُنفذ أية أنشطة لإزالة الألغام إلا بعد مرور أكثر من أربع سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن تقدماً كبيراً قد أُحرز في هذا الصدد منذ ذلك الحين، ولا سيما على صعيد الإفراج عن الأراضي عن طريق عمليات إعادة المسح. ولاحظ الفريق كذلك أنه على الرغم من أن الخطة المعروضة قابلة للتنفيذ في منطقتين من مناطق طاجيكستان التي يُعرف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو يُشتبه في احتوائها عليها، فإن الآراء المتباينة بشأن مدى إمكانية استخدام المعدات الآلية لإزالة الألغام تعني أن طاجيكستان قد تجد نفسها في وضع يتيح لها المضي قدماً في التنفيذ بوتيرة أسرع بكثير مما تُوحى به فترة التمديد المطلوبة. وأضاف الفريق أن ذلك سيفيد طاجيكستان في ضمان التصدي في أسرع وقت ممكن للآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية الأليمة التي استعرضتها طاجيكستان في طلبها. كما لاحظ الفريق أن كلا من طاجيكستان والدول الأطراف كافة ستستفيد إذا ما تضمنت الخطة الأعمال التي تعتمزم طاجيكستان الاضطلاع بها أثناء فترة التمديد المطلوبة فيما يتعلق بالحدود الطاجيكية الأوزبكية.

٢٠- ولاحظ فريق التحليل أنه نظراً لأهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المناسب، فإن طاجيكستان ستستفيد من وضع استراتيجية لتعبئة الموارد في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أنه ما دامت طاجيكستان تتوقع أنها ستحتاج سنوياً أموالاً أكثر بعض الشيء مما تلقت في السنوات الأخيرة، فإنها يمكن أن تستفيد من العمل بالتوصيات المقدمة لزيادة وتيرة اتصالاتها بالجهات المانحة وإطلاعها بوضوح على الفوائد الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية التي قد يتمخض عنها استكمال تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥.

٢١ - ولاحظ فريق التحليل أن التقديرات التي قدمتها طاجيكستان بشأن المناطق المغمومة المتبقية سيساعد كثيراً طاجيكستان وجميع الدول الأطراف في تقييم التقدم المحرز في مجال التنفيذ أثناء فترة التمديد. وفي هذا السياق، لاحظ الفريق كذلك أن جميع الأطراف ستستفيد لو تسنى تقديم توضيحات إضافية عن مواقع المناطق المشتبه في احتوائها على ألغام على امتداد الحدود الطاجيكية الأوزبكية وحالة هذه المناطق وخطط طاجيكستان فيما يتعلق بالمضي في تناول جميع المناطق الواقعة تحت ولايتها القضائية أو سيطرتها. كما لاحظ الفريق أن كلا من طاجيكستان والدول الأطراف كافة ستستفيد إذا قدمت طاجيكستان معلومات محدثة عن هذه المسائل في اجتماعات اللجان الدائمة، وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني، وفي اجتماعات الدول الأطراف.